مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.835
2 September 1999
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والثلاثين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف
يوم الخميس الموافق ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد ليسلي لوك (أستراليا)

(A) GE.99-65778

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة الخامسة والثلاثين بعد الثمانمائة لمؤتمر نزع السلاح. وأود في البداية أن أرحب ترحيباً حاراً، بالنيابة عنا جميعا، بزميلين جديدين ينضمان إلينا لأول مرة اليوم هما السفير ويستدال من كندا والسفير ساندرز من هولندا، اللذين أرحب بهما ترحيباً أخوياً هنا، ونود أن نؤكد لهما عن كامل تعاوننا ودعمنا في أدائهما لمهام منصبيهما. ويسرني أيضاً أن أرحب بالمشتركين في برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح والتدريب عليه الذين يشاهدون أعمال الجلسة العامة هذا الصباح. وأرجو أن يستفيدوا من احتكاكهم بهذا المحفل في تعريفهم بمختلف جوانب عملنا. وأرجو أن تكون إقامتهم في جنيف مثمرة إلى أبعد الحدود.

أمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلا كل من سلوفاكيا والصين. وقبل أن أعطي الكلمة أود أن أذكِّركم بأننا سنعقد فور انتهاء هذه الجلسة العامة جلسة عامة غير رسمية لاستمرار النظر في مشروع التقرير السنوي كما جاء في الوثيقة CD/WP.503.

وبعد هذه الملاحظات، أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا السفير كالمان بيتوش.

السيد بيتوش (سلوفاكيا): السيد الرئيس، أود في البداية أن أقدم لكم بالنيابة عن وفد سلوفاكيا تهانينا الخالصة لتسلمكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لأسلافكم الخمسة الذين بذلوا جهوداً مضنية. ويشرفني أن أتحدث إلى هذا المؤتمر ببيان عام لأول مرة منذ تعييني في منصب السفارة. واسمحوا لي أن أؤكد لكم الدعم الكامل من جانب وفد بلادي في سعيكم إلى تقدم عمل هذا المحفل التفاوضي. وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم أخلص التحية للسيد فلاديمير بيتروفسكي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ولنائبه السيد عبد القادر بن إسماعيل، ولبقية أعضاء الأمانة، وأن أنقل لهم تقديرنا لمساهماتهم القيمة في عملنا. ويسرني غاية السرور أن أرحب بالدول الأعضاء الجديدة وهي آيرلندا وإكوادور وتونس وماليزيا وكازاخستان وأتطلع إلى العمل معهم لبلوغ الأهداف المشتركة التي يسعى إليها هذا المؤتمر. وأخيراً وليس آخراً أود أن أحيي زميلينا اللذين وصلا حديثاً وهما السفير ويستدال من كندا والسفير ساندرز من هولندا ونرجو لهما إقامة ناجحة ومثمرة في عملهما في جنيف.

عندما وصلت إلى جنيف في ربيع هذا العام اكتفيت بإلقاء بيان استهلالي موجز في المؤتمر مع عزمي على إلقاء بيان عام بعد أن يبدأ المؤتمر عمله الموضوعي. ولكن لما كان الجدول الزمني القائم قد يعني أنني لن أتحدث إليكم أبداً مرة أخرى في الجلسة العامة فقد قررت أن آخذ الكلمة اليوم رغم أننا لم نبدأ العمل بعد. إن كلمتي تتألف من أربع صفحات، وهو ما يعني، في ضوء القاعدة التي شرحها السفير ماجوور، أنني أتوقع أن أبقى هنا لمدة أربع سنوات. وأنا على ثقة تامة من أننا نستطيع أن نوافق على برنامج عمل قبل نهاية هذه المدة بوقت طويل، وعلى أساس هذا الاعتقاد الجازم ألقي كلمتي هذه.

أود أن أستعرض مواقفنا الأساسية حيال القضايا الرئيسية في نزع السلاح، وحيال المؤتمر نفسه، وأن أبرز بعض منجزات بلادي في مجال نزع السلاح في الماضي القريب.

والحقيقة أنه ليس مما يدعو إلى الرضى أن يكون المؤتمر قد أضاع سنة أخرى كان يمكن استخدامها بصورة أكثر تقدماً. ففي كانون الثاني/يناير كان يبدو من المنطقي لنا أن يستأنف المؤتمر مفاوضاته من النقطة التي تركها في السنة الماضية. ولهذا أيدنا اقتراح الرئيس في ذلك الوقت السفير غراي (CD/1566) وكان ظننا أن أمامه فرصة لتحقيق توافق عام في الآراء. ولكن ذلك لم يحدث للأسف. ومع استمرار المؤتمر في المناقشة في برنامج عمل دورة هذا العام لاحظنا عدداً من المقترحات أو المبادرات الأخرى التي قدمها الرؤساء أو المجموعات الإقليمية أو مجموعات الدول أو حتى وفود منفردة، وسعى بعض هذه المحاولات إلى صياغة برنامج عمل شامل، في حين سعى البعض الآخر إما إلى اعتماد برنامج عمل محدود أو إلى التركيز على أجزاء معينة من جدول الأعمال. وأود أن أسجل هنا أن الأولوية عندنا كانت ولا تزال لوضع برنامج عمل شامل وإن كنا أبدينا استعدادنا لتأييد فكرة برنامج محدود، باعتبارها ملجأ أخير. وبسبب اعتقاد قوي لدى وفد بلادي بأن الإرادة الحسنة والأسلوب البناء والمرونة الكافية هي روح أي تقدم فإننا أيدنا بصراحة معظم هذه الجهود – أو على الأقل لم نعترض عليها. ومن رأينا أن المضي في وضع تفاصيل ما يسمى "خطة السفير دمبري"، التي كادت أن تحقق توافق الآراء بشكل لم يسبق له مثيل، سوف يمكننا من تجاوز هذا الموقف غير المرضي. وفي رأينا أن من المناسب الاستفادة من بقية دورة هذا العام، ومن الفترة الفاصلة بين الدورات المقبلة، لإجراء مشاورات بهدف تضييق الخلافات الباقية والوصول إلى توافق الآراء الذي طال البحث عنه. وبذلك نستطيع أن نبدأ المفاوضات الموضوعية السنة المقبلة دون أي تأخير لا مبرر له.

إن تعزيز السلم والأمن الدوليين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ الصكوك الدولية التي تهدف إلى وقف انتشار أسلحة التدمير الشامل والتي تجاهد من أجل القضاء عليها نهائياً. والواقع أن المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد السنة المقبلة في نيويورك، ومؤتمر تيسير نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي سيعقد هذا الخريف في فيينا، هما أهم حدثين نظما برعاية الأمم المتحدة في هذا المجال. والمفروض في هذين المؤتمرين أن يعطيا دفعة جديدة لمختلف الجهود التي تهدف إلى عالمية نظام منع الانتشار النووي وتحقيق المزيد من التقدم في نزع السلاح النووي.

وسلوفاكيا بوصفها بلداً يستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية فحسب كانت من أوائل من وقعوا وصدقوا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكانت من بين الدول الـ٤٤ الواردة في الملحق الثاني بالمعاهدة. وقد عملنا بنشاط في اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفي الإعداد لمؤتمر فيينا المقبل. وفي رأينا أن تنفيذ النظام المتكامل للضمانات لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو عنصر حاسم لتقوية نظام منع الانتشار وأن من شأنه أن يساهم مساهمة مفيدة في مؤتمر عام ٢٠٠٠ المختص بمعاهدة منع الانتشار. وتعمل حكومتي الآن على توفيق التشريع الوطني مع متطلبات تدابير الضمانات الجديدة سالفة الذكر.

وإلى جانب معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أود أن أتناول مسألة موضوعية أخرى هي مسألة معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. فهذه المعاهدة التي أمكن التعرف عليها وتأكيد أهميتها من عدة محافل متعددة الأطراف، تشمل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الدول الأطراف لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها عام ١٩٩٥، تظل هي التحدي التالي في مجال منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ومن الطبيعي تماماً أن تكون على قمة أولويات وفد بلادي. ونحن نتوقع أن تتناول المعاهدة المقبلة هذين الجانبين معا. وقد رحبنا بما قرره المؤتمر العام الماضي،

استناداً إلى تقرير شانون عام ١٩٩٥، بإنشاء لجنة مخصصة بموجب البند ١ من جدول الأعمال للتفاوض على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ودولية ويسهل التحقق منها بفعالية لحظر إنتاج المواد الانشطارية واستخدامها في إنتاج الأسلحة النووية أو غيرها من وسائل التفجير النووي. ولكن للأسف لم تتح فرصة كبيرة لهذا الجهاز الفرعي، ولم يستطع مؤتمر نزع السلاح أثناء جلستيه الاثنتين أن يتوصل إلى أي نتيجة ملموسة. وإذا كانت مداولات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قد استمرت في جلسات عامة في مؤتمر نزع السلاح فإنها لم تستطع أن تحل محل المفاوضات الموضوعية في اللجنة المخصصة. ورغم ما تبين من وجود خلافات نظرية ومواقف مختلفة لدى الوفود في مؤتمر نزع السلاح فإن استئناف المفاوضات الموضوعية فوراً لا يزال أمراً لا مفر منه. وتظهر الخصائص الأساسية للمعاهدة المقبلة في ذات ولاية اللجنة المخصصة ويضم وفد بلاديصوته إليها دون تحفظ. وعند النظر إلى معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية بصورة واقعية فإنها يجب أن تحظر إنتاج مواد انشطارية في المستقبل لاستخدامها في أسلحة نووية وغيرها من وسائل التفجير النووي. كما أنها يجب أن تحدد مخزونات المواد الانشطارية المتوافرة للاستخدام في الأسلحة النووية تحديداً لا عودة فيه. ويجب أن يكون ذلك مصحوباً بنظام تحقق حيوي. وأنسب جهاز لهذا الغرض هو الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما توافر لها من خبرات واسعة وتجارب سابقة.

وقد جاءت دينامية عملية أوتاوا لفرض حظر دولي على الألغام الأرضية مجاوزة لأكثر التوقعات تفاؤلاً. فهذه العملية – ابتداءً من ولادتها عام ١٩٩٦ إلى وضع النص والتوقيع عليه من أغلبية المجتمع الدولي عام ١٩٩٧، إلى النمو غير العادي في عدد صكوك التصديق عام ١٩٩٨، وأخيراً دخول الاتفاقية حيز النفاذ في آذار/مارس ١٩٩٩ – قد جرت كلها بسرعة فائقة مما يضعها في مصاف أكبر الإنجازات التي شهدها تاريخ نزع السلاح. ومن دواعي الفخر أن أعلن أن سلوفاكيا صدقت على اتفاقية أوتاوا يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩. ووفقاً للمادة ١٧ من هذه الاتفاقية فإنها أصبحت نافذة بالنسبة لبلادي يوم ١ آب/أغسطس ١٩٩٩.

وسلوفاكيا إذ تنضم منذ البداية تماماً إلى المعركة الدولية ضد هذه الأسلحة الشائنة اللاإنسانية فإنها أكدت عزمها على بلوغ الهدف النهائي للقضاء على تلك الأسلحة نهائياً في آخر المطاف. وهنا أنتهز الفرصة لتشجيع الدول المترددة على أن تفعل نفس الشيء. وقد بدأت بلادي السير على طريق تعزيز عالمية الاتفاقية. وإنه لشرف كبير لنا أن نكون مقرري لجنة الخبراء الدائمة بشأن تدمير المخزونات، وهي واحدة من اللجان الخمس التي تتحمل مسؤولية العمل ما بين دورات الاجتماع الأول والثاني للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، وهما الاجتماعان اللذان يعقدان في مابوتو وجنيف على التوالي. وإلى جانب تعهدنا الجازم الذي لا رجعة فيه بعملية أوتاوا، أعتقد أن بداية التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على حظر على حالات نقل هذه الألغام سيكون خطوة إيجابية جداً في الاتجاه الصحيح. ونحن ننظر إلى هاتين العمليتين على أنهما متكاملتان وليستا متنافستين.

وأود أن أكرر عرض سلوفاكيا لتقديم خبرتنا، والتكنولوجيا الصديقة للبيئة وقدراتنا لتدمير مخزونات هذه الألغام إلى البلدان المهتمة بالموضوع والتي ليس لديها مثل هذه الوسائل. وهدفنا هو المساهمة في نمو عدد الموقعين على اتفاقية أوتاوا والدول الأطراف فيها وذلك بمد يد العون للتغلب على المشاكل التي قد تمنع الدول من الانضمام إلى الاتفاقية. يضاف إلى ذلك أننا طورنا نبائط فعالة جداً لتطهير الألغام وأن قدراتها وأمان تشغيلها كانا موضع تقدير غير عادي من الخبراء وخصوصاً في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ونحن على استعداد لتقديم خبراتنا في تطهير الألغام وقدراتنا التدريبية ومواردنا

من أجل تأهيل ضحايا الألغام الأرضية ومساعدة الدول والمؤسسات داخل إقليمنا وربما خارجه أيضا. ونحن نتطلع إلى الدخول في حوار مع شركائنا المقبلين لإيجاد وسائل استخدام مواردنا لمصلحة الشعوب والأقاليم التي تضررت من الألغام الأرضية.

وفيما يتعلق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والبروتوكولات الملحقة بها، يسرني أن أعلن أن البرلمان لدينا سيوافق على البروتوكولين المعدلين الثاني والرابع في الأيام المقبلة.

وفي ٥ آب/أغسطس رحبنا مع الرضا بتوسيع مؤتمر نزع السلاح بانضمام خمس دول جدد إليه. وبعض هذه الدول انتظر لسنوات قبل أن يصبح عضواً كامل العضوية. وقد وافقنا على هذا المقرر المحدود رغم أن موقفنا الأساسي في مسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح هو فتح العضوية الكاملة لجميع الدول التي تعلن اهتمامها بالاشتراك في عمل هذا المحفل. وأنتهز هذه الفرصة لأشيد بالسفير هوفر من سويسرا للعمل الحازم الذي أداه بوصفه منسقاً خاصا في هذه المسألة. وفي رأينا أن هذه المسألة لم تنته بعد. ولما كانت قواعد إجراءات مؤتمر نزع السلاح تنص على أن عضوية المؤتمر تكون موضع استعراض في فترات منتظمة فإن وفد بلادي مقتنع بأن المؤتمر يجب أن يظل متصلاً بهذه المسألة على نحو نشيط. ويبدو من المناسب تماماً تقوية الطرق التي يمكن بها تطبيق هذه القاعدة عملاً. ولهذا فإننا نؤيد إعادة تعيين منسق خاص بشأن توسيع مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام أرجو أن أكرر مرة أخرى أن بلادي ترى أن عمل مؤتمر نزع السلاح له مغزى كبير وأن أكرر الدعم البناء الذي سيقدمه وفد بلادي لهذا المحفل.

الرئيس: أشكر ممثل سلوفاكيا على بيانه وعلى عبارات المودة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين السفير لي الموقر.

السيد لي: (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس، إن الوفد الصيني يهنئكم على تسلمكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ويعرب عن تقديره لسعيكم إلى تحقيق توافق الرأي على برنامج عمل ولجهودكم في صياغة التقرير السنوي للمؤتمر. وأنتهز هذه الفرصة لأرحب بالسفير ساندرز من هولندا وبالسيد سفير كندا، اللذين وصلا حديثاً إلى مؤتمر نزع السلاح. كما أنتهز هذه الفرصة للترحيب بموظفي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الحاضرين معنا اليوم.

السيد الرئيس، إن دورة مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٩ على وشك الانتهاء. وأثناء هذه الدورة بذلتم يا سيدي الرئيس، أنتم وأسلافكم، جهوداً دائبة بدون كلل لاستكمال برنامج العمل لهذا العام وقدمتم مقترحات لهذا الغرض، كما أن عدداً من الوفود فعل نفس الشيء. ولكن بسبب صعوبات في التغلب على الخلافات بين الوفود في مسألتين مهمتين من مسائل جدول الأعمال، أي نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، لا يزال برنامج العمل بعيداً عن متناول أيدينا. ويرى الوفد الصيني أن هذا الوضع مخيب للآمال إلى حد ما. ويعتقد الوفد الصيني أن الوضع المؤسف القائم في

المؤتمر هذا العام يرجع أساساً إلى عاملين: الأول هو أن عمل المؤتمر كجهاز تفاوضي متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالة السلم والأمن الدوليين الشاملة، كما أنه يتأثر بهما تأثراً مباشراً. وقد حدثت عدة تطورات هذا العام في مجال السلم والأمن الدوليين أثرت تأثيراً عميقاً في العلاقات الدولية وفي الثقة بين الدول وفي تصورات الأمن، وكلها أثرت بدورها في العملية الدولية الشاملة لنزع السلاح، من غير استثناء مؤتمر نزع السلاح. والثاني هو أن الخلافات بين الدول الأعضاء بشأن برنامج عمل المؤتمر ليست إجرائية فحسب بل هي تعكس اختلافات بشأن الأولويات في جدول أعمال نزع السلاح الدولي. وينبغي لبرنامج عمل المؤتمر أن يراعي ذلك على اكمل وجه وأن يستوعب دواعي قلق جميع الدول الأعضاء بأكبر قدر ممكن بطريقة شاملة ومتوازنة. والمطلوب من جميع الأطراف أن تظهر الإرادة السياسية والمرونة. ومن الواضح أن الحاجة تدعو إلى مزيد من الجهود في هذا المجال.

وإذا كان الناس يشعرون بالانزعاج من الوضع الحالي للمؤتمر فهذا أمر مفهوم. بيد أنه ليس من المناسب أن نعيد التساؤل عن دور هذا المؤتمر ومصداقيته أو أن نذهب إلى حد اقتراح تعليق أعماله. ويعتقد الوفد الصيني أن مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشان نزع السلاح، له مركز ودور لا يمكن الاستعاضة عنهما. وحتى إذا لم يستطع أن يصل إلى مرحلة التفاوض على معاهدات في الوقت الحاضر فهو لا يزال محفلاً مهماً لتبادل الآراء بشأن القضايا الأساسية في مجال السلم والأمن الدوليين وفي بعض بنود محددة بشأن نزع السلاح. وبوسعه أن يعزز التفاهم المتبادل وأن يستكشف إمكانيات التفاوض على بعض القضايا. وأملنا أن يتحسن الموقف الدولي وأن تستطيع الوفود أن تراعي اهتمامات كل وفد آخر بطريقة عملية ومرنة حتى نصل إلى اتفاق مبكر على برنامج عمل شامل ومتوازن للسنة المقبلة. وفي هذا الحالة يمكن أن يسير المؤتمر في منحى مناسب.

لقد حققت الدورة الحالية تقدماً رئيسياً عندما توسع المؤتمر بصورة رسمية وقبل خمسة أعضاء جدد هم إكوادور وآيرلندا وكازاخستان وماليزيا وتونس في ٥ آب/أغسطس. ويرحب وفد بلادي مرة أخرى بهذه البلدان ترحيباً حاراً ويرجو أن يتعاون معها تعاوناً وثيقاً. ومن شأن قبول أعضاء جدد أن يمكن المؤتمر من توسيع صفته التمثيلية. وقد كانت الصين تقف دائماً موقفاً إيجابياً نحو توسيع المؤتمر على نحو مناسب. ونحن نأخذ علماً بالمواقف التي أعربت عنها الوفود بشان مزيد من التوسيع. وهنا نعتقد أن عوامل التوازن السياسي، والحجم الأمثل للمؤتمر بوصفه جهازاً تفاوضياً، إلى جانب عامل الكفاءة، يجب أن توضع كلها موضع الاعتبار.

وفي الجلسة العامة بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ألقى السيد منير أكرم سفير باكستان الموقر بياناً عن المذهب النووي الهندي الذي نشرته اللجنة الهندية الاستشارية للأمن القومي. وقد حظي هذا البيان بالاهتمام الواجب. والصين، بوصفها جاراً مباشرا لجنوب آسيا تأمل أملاً صادقاً في أن يتحقق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة مع تخفيف التوترات وإنهاء سباق التسلح النووي. وفي بيان بهذا الخصوص كرر المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية القول بأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١١٧٢ بشأن التجارب النووية في جنوب آسيا يجب تطبيقه بأسرع ما يمكن بطريقة شاملة وجدية.

الرئيس: أشكر سفير الصين الموقر على بيانه وعلى عبارات المودة التي وجهها إلى الرئاسة.

بهذا تنتهي قائمة المتحدثين أمامي لهذا اليوم فهل هناك وفد آخر يرغب في أن يأخذ الكلمة؟ لا أرى ذلك.

قبل أن أختم أعمالنا هذا الصباح أشعر أن علي أن أقول بضع كلمات عن حالة برنامج العمل وعن المشاورات المكثفة التي أجريتها في الفترة التي انقضت منذ أن تسلمت رئاسة المؤتمر. والواضح أنه ليس أمامنا الآن إلا عدة أيام قبل انتهاء دورة عام ١٩٩٩، ولهذا يبدو جلياً أنه ما لم تظهر دلائل على وجود تعليمات جديدة ومرونة جديدة لدى الوفود المهمة فلن يكون لدينا وقت لاستكمال المفاوضات بشأن برنامج عمل. وأنا أعتقد أن هذا أمر مؤسف وأن قلق الوفود من أننا كان يجب أن نحقق تقدماً في التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل ونتوصل إلى توافق آراء عليه قد ظهر في عدد من البيانات التي ألقيت في هذه الجلسات العامة. ومع ذلك اعتقد أن هذا الموقف يجب أن يظهر بالطريقة المناسبة في تقريرنا السنوي.

لقد حقق إعداد التقرير السنوي تقدماً بفضل المشاورات غير الرسمية والمحادثات غير الرسمية في الأسبوع الماضي. ولا يزال هناك بعض العمل الذي يجب أداؤه والذي سنؤديه فيما بعد أثناء اليوم. وتبين لي أثناء المشاورات التي أجريتها على نطاق واسع مع الوفود في المؤتمر ومع المجموعات التي يتألف منها المؤتمر أن عدداً كبيراً من المندوبين يود أن يوجه الفكر إلى طريقة وصف نتيجة أعمالنا وصفاً مناسباً في التقرير السنوي وكيف نتناول على النحو المناسب النتيجة التي انتهينا إليها وهي أننا لم نصل إلى اتفاق على برنامج عمل.

ويجب علي أن أقول إنني أقدر تقديراً كبيراً ما تحلى به زملائي في المؤتمر من صبر ورأي راجح وسهولة اتصال في الأيام الأخيرة عندما اضطررنا إلى تكثيف عملنا. وتعلمون أنني كنت أرى أن هناك شعوراً واسعاً جداً داخل المؤتمر بأن عدم قدرتنا على تحقيق توافق الآراء على برنامج عمل لا ينبغي أن يصرفنا عن إيجاد سبيل لاستمرار جهودنا في هذا السبيل ومحاولة الوصول إلى تلاقي الآراء على القضايا المعلقة وتضييق الفجوات بين آرائنا.

وتجاوباً مع هذا الشعور شعرت أن من الواجب علي أن أتخذ بعض المبادرات من تلقاء نفسي كرئيس، وهي مبادرات كانت موضوعة، بقدر ما استطعت، لتعكس بالكامل الآراء الجماعية في المؤتمر، وأملي أن تستطيع أن نركز على تلك الأفكار وأن نسير بسرعة في الفترة المقبلة، أي في اليوم المقبل أو نحو ذلك، من أجل اختتام عملنا في التقرير السنوي وأن ننتهي إلى عنصر بناء ومستقبلي في هذا التقرير.

وتعلم الوفود أن في عزمنا العودة إلى هذا العمل بعد فترة قصيرة من اختتام هذه الجلسة العامة حين نجتمع في جلسة عامة غير رسمية بعد استراحة قصيرة مدتها عشر دقائق.

بهذه الكلمات القصيرة، وإذا لم يكن هناك وفود أخرى ترغب في الحديث، أعلن اختتام هذه الجلسة الصباحية، وأذكِّركم أننا سنجتمع مرة أخرى في جلسة عامة يوم الثلاثاء ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الساعة ١٠/٠٠، وأملي أن أنهي في تلك الجلسة دورة المؤتمر لعام ١٩٩٩.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥